



وزارة المالية والاقتصاد الوطني

Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين الربع الثاني 2022

نبذة عامة

نمواً اقتصادياً مدعوماً بانتعاش القطاعات غير النفطية

استناداً للبيانات الأولية الصادرة¹ عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل اقتصاد مملكة البحرين نمواً ملحوظاً بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام 2022 على أساس سنوي. حيث نما الاقتصاد الوطني بنسبة 6.9% في الربع الثاني من العام الجاري، محققاً زيادة سنوية تعد الأعلى منذ العام 2011. وشهدت الأنشطة الاقتصادية انتعاشاً قوياً مدعوماً باستمرار تطور أداء القطاعات غير النفطية، بالإضافة إلى نجاح المملكة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

◆ واصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أداءه الإيجابي خلال العام 2022، محققاً نمواً بنسبة 6.9% خلال الربع الثاني من العام 2022، على أساس سنوي. وسجلت معظم الأنشطة غير النفطية نمواً ملحوظاً مقارنة بالربع الثاني من العام الماضي، في حين تباطأ نمو القطاع النفطي مسجلاً تراجعاً بنسبة 2.2% على أساس سنوي، وذلك نتيجة لانخفاض كميات النفط المنتجة بسبب أعمال الصيانة في حقل البحرين.

◆ دفعت الأنشطة الاقتصادية غير النفطية عجلة النمو، وبلغت نسبة نمو القطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة 9.0% على أساس سنوي. وسجلت خمس قطاعات نمواً سنوياً ملحوظاً تجاوز 7% بالأسعار الثابتة. جاءت في الطليعة أكثر الأنشطة تأثراً بتداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) كقطاع الفنادق والمطاعم والذي نما بنسبة 18.1%، وشهد قطاع المواصلات والاتصالات نمواً ملحوظاً بنسبة 15.1% ما يعكس استمرار وتيرة التعافي الاقتصادي وفق أولويات خطة التعافي الاقتصادي، وسجل قطاع الصناعات التحويلية نمواً بنسبة 7.6%، كما حقق قطاع التجارة نمواً بنسبة 7.5%، والخدمات الحكومية بنسبة 7.1%.

◆ شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بارزاً خلال الربع الثاني من العام 2022، مسجلاً زيادةً بنحو 22.9% مقارنة بالربع ذاته من العام 2021، وأظهرت النتائج نمو القطاع النفطي بنسبة 51.7% مدعوماً بانتعاش أسعار النفط عالمياً، فيما حقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 17.8% مدعوماً بنمو قطاعي الصناعات التحويلية بنسبة 49.8% والفنادق والمطاعم بنسبة 25.5%، على أساس سنوي.

◆ نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في الحد من تأثير الأوضاع العالمية على اقتصاداتها، واستمرت معدلات النمو الاقتصادي في الانتعاش. وفي خطوة لاحتواء معدلات التضخم في ضوء التطورات العالمية، قامت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي برفع أسعار الفائدة متجاوزة 2.25% منذ بداية العام استجابة لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي واتساقاً مع أهدافها بالمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي. وتوقع صندوق النقد الدولي أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.4% في العام 2022، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره، فضلاً عن الأداء القوي الذي تشهده القطاعات غير النفطية.

المحتويات

2 نبذة عامة

4 العوامل الخارجية

7 اقتصاد مملكة البحرين

¹ جميع النسب المشار إليها تستند على بيانات أولية

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

2023 توقعات	2022 توقعات	2021 أولية	2020	
%2.5	%4.1	%2.2	%4.9-	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
%2.9	%5.0	%2.8	%6.0-	القطاع غير النفطي
%0.3	%0.3	%0.3-	%0.1-	القطاع النفطي
%1.9	%14.8	%11.9	%10.2-	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
%2.5	%3.2	%0.6-	%2.3-	التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك
%11.0	%16.5	%6.7	%9.3-	الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
96.9	104.2	70.9	41.7	خام النفط (دولار أمريكي للبرميل)

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

المحتويات

2 نبذة عامة

4 العوامل
الخارجية7 اقتصاد
مملكة
البحرين

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

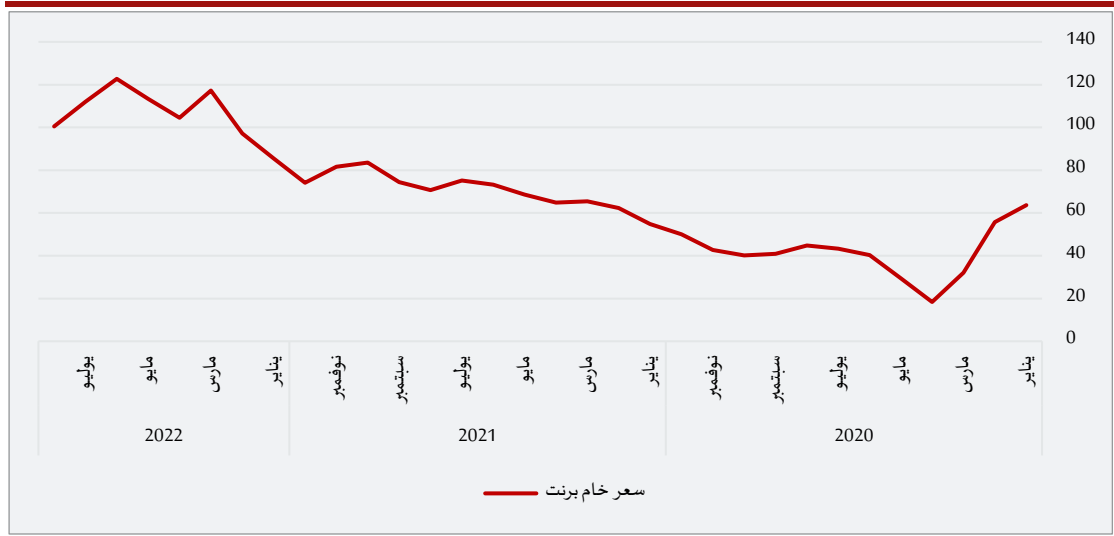
خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي في تحديثه الأخير، حيث أنه وفقاً لتقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن الصندوق في شهر يوليو 2022، فقد قُدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بحوالي 3.2% في العام 2022، من بعد تقدير بنسبة 3.6% ضمن إصدار شهر أبريل 2022. وجاء خفض التوقعات نتيجة للمخاطر المترتبة جراء ارتفاع مستويات التضخم عالمياً والنزاع القائم بين روسيا وأوكرانيا. كما خفض الصندوق توقعاته لنمو العام 2023 إلى 2.9% من بعد تقديرات شهر أبريل البالغة 3.6%.

وعلى مستوى الأداء الاقتصادي العالمي خلال الربع الثاني 2022، تراجع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0.6% في الربع الثاني بعد انخفاضه بنسبة 1.6% في الربع الأول 2022. وفي المقابل، شهدت منطقة اليورو ارتفاعاً طفيفاً من 0.5% في الربع الأول إلى 0.8% في الربع الثاني. كما سجل النمو الاقتصادي للصين تراجعاً سنوياً خلال الربع الثاني من العام 2022 بسبب القيود الصحية وأزمة العقارات التي عرقلت أداء الاقتصاد، حيث بلغ النمو 0.4%، بعد أن سجل الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة 4.8% خلال الربع الأول، على أساس سنوي.

وبالنسبة لمعدلات التضخم عالمياً، فقد زادت الضغوط التضخمية خلال الربع الثاني من العام 2022 نتيجة لعدة عوامل منها اضطرابات سلاسل التوريد والتي تعزى بشكل أساسي إلى الإجراءات التي طبقتها الصين لاحتواء تفشي فيروس (كوفيد-19) في بعض الموانئ الرئيسية مثل شنغهاي، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية نتيجة للاضطرابات السياسية العالمية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 9.1% على أساس سنوي في شهر يونيو 2022 مسجلاً أعلى معدل منذ 40 عاماً مدفوعاً بارتفاع أسعار البنزين والمواد الغذائية والمسكن. وبالمثل، قفز معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي بنسبة 8.6% على أساس سنوي في شهر يونيو 2022. ورفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 0.75% مرتين متتاليتين في شهري يونيو ويوليو من العام 2022 في محاولة للحد من تضخم الأسعار، فاستفاد الدولار الأمريكي من قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المتتالية لرفع سعر الفائدة، في حين خسر اليورو مقابل الدولار الأمريكي ليصل إلى أدنى مستوى له منذ 2002 بواقع 0.9951 دولار أمريكي متأثراً بالتحديات المرتبطة بالطاقة في أوروبا وقوة العملة الأمريكية.

أما بشأن أبرز التطورات على صعيد المجال النفطي، أبقّت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على توقعاتها بشأن النمو القوي للطلب العالمي على النفط في العام 2023 عند 2.70 مليون برميل يومياً، دون تغيير عن التوقعات السابقة خلال شهر أغسطس 2022. فيما ثبتت توقعات العام 2022 عند 3.10 مليون برميل يومياً، وتوقعت المنظمة أن ينمو الطلب على النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بواقع 1.6 مليون برميل يومياً خلال 2022، فيما من المتوقع أن ينمو الطلب في الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بواقع 1.5 مليون برميل يومياً، وذلك وفقاً لأحدث تقرير شهري صدر عن المنظمة في شهر سبتمبر 2022، مستندة في ذلك إلى أن الاقتصادات الكبرى تحقق أداء أفضل من المتوقع على الرغم من ارتفاع التضخم. وأما بالنسبة لأسعار النفط فبعد أن ارتفعت إلى 122.7 دولار أمريكي للبرميل في شهر يونيو من العام 2022، تراجعت الأسعار مرة أخرى إلى ما دون 100 دولار أمريكي للبرميل في شهر أغسطس من العام 2022.

أسعار النفط الخام - برنت (دولار أمريكي للبرميل)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

كشفت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثاني من عام 2022، ووفقاً للتقديرات فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثاني من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 12.2% مقارنة بنفس الفترة من العام 2021. وسجل الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية خلال الربع الثاني 2022 نمواً إيجابياً بنسبة 22.9% على أساس سنوي، كما حقق الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 8.2% على أساس سنوي.

ووفقاً لتقرير "التنافسية والإحصاء" الصادر في شهر سبتمبر 2022 عن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن نمو الاقتصاد خلال الربع الأول من العام 2022، سجل الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 8.4% في الربع الأول من 2022 على أساس سنوي، وحقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً وقدره 8.8%. أما بالأسعار الجارية، فشهد الناتج المحلي نمواً بنحو 22.4%، ونما القطاع غير النفطي بالأسعار الجارية بنسبة 16% على أساس سنوي.

أما بشأن معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، فظلّت أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة والناشئة. ويعزى نمو معدلات التضخم بوتيرة معتدلة في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسية إلى تحسن النشاط الاقتصادي في المنطقة، وارتفاع أسعار النفط. وعلى الرغم من قيام دول مجلس التعاون الخليجي باستيراد الكثير من إمداداتها الغذائية، إلا أنها نجحت في تجنب اضطرابات سلسلة الإمدادات الغذائية المرتبطة بالنزاع القائم بين روسيا وأوكرانيا بصفة رئيسية من خلال تنوع مصادر الاستيراد. إضافة إلى ذلك، أدى تحديد بعض الحكومات للسقف الأعلى لأسعار المواد الغذائية الأساسية والوقود إلى حماية المستهلكين من الزيادات الحادة في الأسعار في بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل قطر والسعودية. وخلال الربع الثاني، تراوحت الوتيرة السنوية لتضخم مؤشر أسعار المستهلكين في المنطقة من 2.3% في المملكة العربية السعودية إلى 5.4% في دولة قطر.

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

المحتويات

2 نبذة عامة

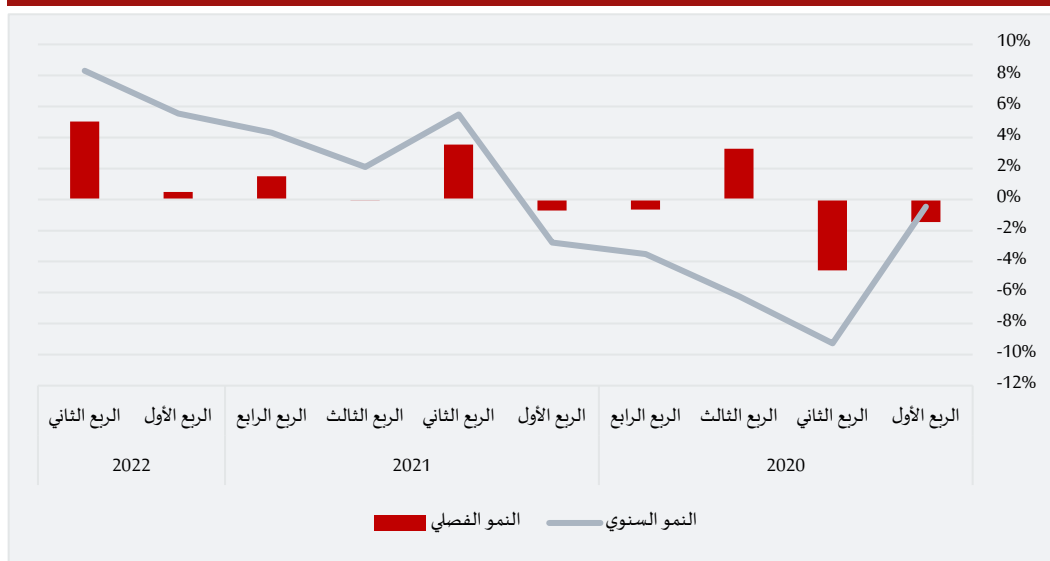
4 العوامل الخارجية

7 اقتصاد مملكة البحرين

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية نتائج الحسابات القومية الأولية للربع الثاني من العام 2022، وبناءً عليه سجلت مملكة البحرين نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام 2022 بنسبة 6.9% بالأسعار الثابتة، و22.9% بالأسعار الجارية على أساس سنوي.

وحقق القطاع غير النفطي في الربع الثاني من العام 2022 نمواً بنسبة 9.0% بالأسعار الثابتة، فيما بلغت نسبة نموه بالأسعار الجارية 17.8% مقارنة بالربع الثاني من العام 2021. وشهد القطاع النفطي تراجعاً في نموه بالأسعار الثابتة بنسبة 2.2%، فيما سجل نمواً بالأسعار الجارية بلغ 51.7% على أساس سنوي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع غير النفطي

أظهرت بيانات المؤشرات الاقتصادية للقطاعات الحيوية تحسناً في أداء القطاع غير النفطي بنسبة 9.0% خلال الربع الثاني من العام 2022 على أساس سنوي، وبلغت نسبة النمو بالأسعار الجارية 17.8% مقارنة بالربع ذاته من العام 2021.

واصل قطاع الفنادق والمطاعم تسجيله لنسب النمو الأعلى على مستوى القطاعات غير النفطية، محققاً نمواً سنوياً بنسبة 18.1% بالأسعار الثابتة، مدعوماً بارتفاع أعداد القادمين عبر جسر الملك فهد بنسبة 945.1% مقارنة بالربع الثاني من العام 2021، وارتفعت أعداد القادمين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 119.6%. ومن جانب آخر بلغت القيمة الإجمالية لإيرادات السياحة الوافدة حوالي 330.4 مليون دينار بحريني بزيادة سنوية قدرها 562.0% خلال الربع الثاني 2022 على أساس سنوي، وذلك وفقاً لنتائج المسح السياحي الذي يتم إعداده بالتعاون بين هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة البحرين للسياحة والمعارض.

وشهد قطاع الاتصالات والمواصلات أداءً جيداً خلال الربع الثاني من 2022 مسجلاً نمواً ملحوظاً بنسبة 15.1% على أساس سنوي. وبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، فقد حقق نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 7.6% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2022، وحققت بعض الشركات الصناعية الكبرى نمواً مطرداً في كميات إنتاجها، إذ ارتفع إنتاج مصفاة شركة نفط البحرين (بابكو) بنسبة 40.8%، وشركة غاز البحرين الوطنية (بنغاز) بنسبة 9.7%، وشركة أمنيوم البحرين (ألبا) بنسبة 1.2%.

كما نما قطاع التجارة خلال الربع الثاني من العام 2022 مقارنةً بالربع ذاته من العام 2021 بحوالي 7.5% بالأسعار الثابتة، عاكساً الارتفاع الحاصل في قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 44.7% في الربع الثاني من العام 2022، كما ارتفعت أعداد السجلات التجارية الجديدة للشركات بنسبة 29.2% وشهدت أعداد الشاحنات الواردة والصادرة عبر جسر الملك فهد نمواً بلغ نسبته 2.4%.

أما قطاع الخدمات الحكومية فقد بلغت نسبة نموه السنوية بنهاية الربع الثاني من العام 2022 حوالي 7.1% بالأسعار الثابتة. وشهد قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نمواً حقيقياً ملحوظاً خلال الربع الثاني من العام 2022 بلغ 4.5% على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع أعداد المعاملات العقارية المسجلة لدى جهاز المساحة والتسجيل العقاري والتي نمت بنسبة 1.9% خلال الربع الثاني من العام 2022 مقارنةً بالربع الثاني من العام 2021.

وحقق قطاع المشروعات المالية نمواً خلال الربع الثاني من العام 2022، وهو أكبر القطاعات غير النفطية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مسجلاً نمواً بنسبة 3.6% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي. وكشفت البيانات الخاصة بالنشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نمو الودائع من غير المصارف بنسبة 11.7% خلال الربع الثاني من العام 2022 مقارنةً بالربع ذاته من العام 2021، كما نمت القيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات من مصارف قطاع التجزئة بنسبة 5.8%، وسجلت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ارتفاعاً بنسبة 5.6%، فيما ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن3) بنسبة 3.4%. كما تضاعفت القيمة الإجمالية لمعاملات نظام تحويل الأموال الإلكتروني (فوري وفوري+ وفواتير) بنسبة 31.5% على أساس سنوي.

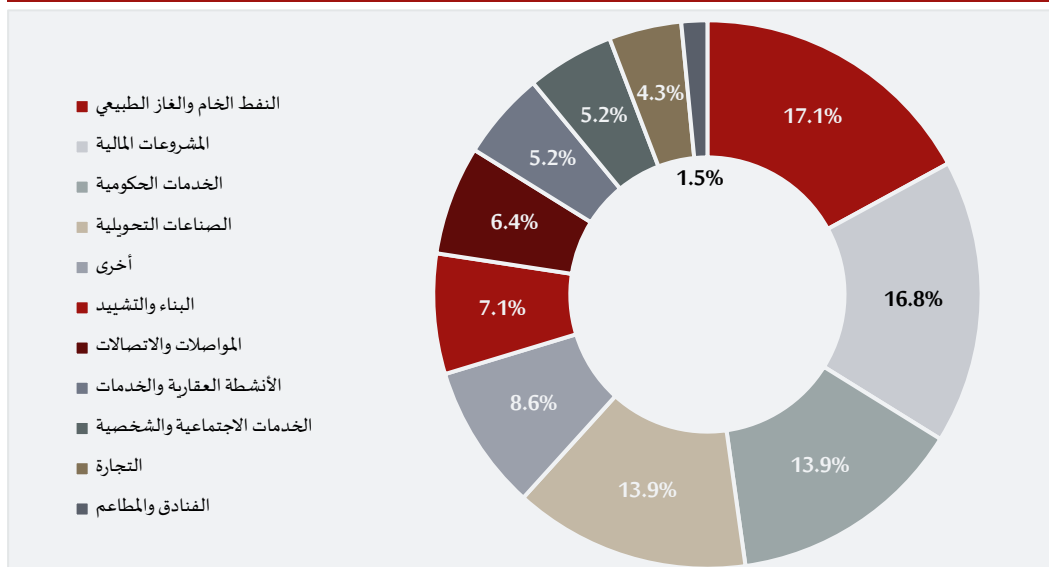
وسجل قطاع البناء والتشييد نمواً بالأسعار الثابتة بلغ 2.6% خلال الربع الثاني لعام 2022 على أساس سنوي، مدعوماً بازدياد مساحات البناء للرخص الصادرة بنسبة 1.6%.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على أساس سنوي حسب القطاع

2022		2021				السنة	النشاط الاقتصادي
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
-2.2%	-4.7%	4.7%	-4.6%	-2.3%	2.1%	-0.3%	النفط الخام والغاز الطبيعي
7.6%	5.3%	1.8%	-0.3%	2.3%	-1.9%	0.5%	الصناعات التحويلية
0.0%	12.2%	9.6%	4.4%	2.8%	-4.9%	3.0%	الكهرباء والماء
2.6%	3.0%	3.1%	0.7%	0.2%	-0.9%	0.8%	البناء والتشييد
7.5%	1.6%	2.9%	4.5%	4.2%	-6.2%	1.2%	التجارة
18.1%	26.6%	31.7%	-5.6%	45.2%	-20.4%	7.6%	الفنادق والمطاعم
15.1%	15.8%	11.5%	25.8%	36.0%	-26.8%	6.4%	المواصلات والاتصالات
-0.4%	-1.9%	2.9%	4.0%	3.2%	-13.3%	-1.3%	الخدمات الاجتماعية والشخصية
4.5%	4.7%	4.8%	4.7%	4.7%	-1.0%	3.3%	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال
3.6%	3.1%	5.2%	-2.7%	12.4%	10.7%	6.0%	المشروعات المالية
7.1%	6.4%	3.1%	1.9%	1.2%	1.8%	2.0%	الخدمات الحكومية
58.7%	46.7%	-3.8%	31.8%	14.3%	-16.3%	3.5%	أخرى
6.9%	5.4%	4.3%	2.1%	5.5%	-2.8%	2.2%	الناتج المحلي الإجمالي
9.0%	7.7%	4.2%	3.8%	7.4%	-3.8%	2.8%	الناتج المحلي غير النفطي

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2022 فبلغت 82.9% بالأسعار الثابتة، وشكل قطاع المشروعات المالية حوالي 16.8% في حين جاء قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات الحكومية بمساهمة بنفس النسبة والتي بلغت 13.9% لكلا القطاعين، ثم البناء والتشييد بنسبة 7.1%، فالمواصلات والاتصالات بنسبة 6.4%.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - الربع الثاني 2022



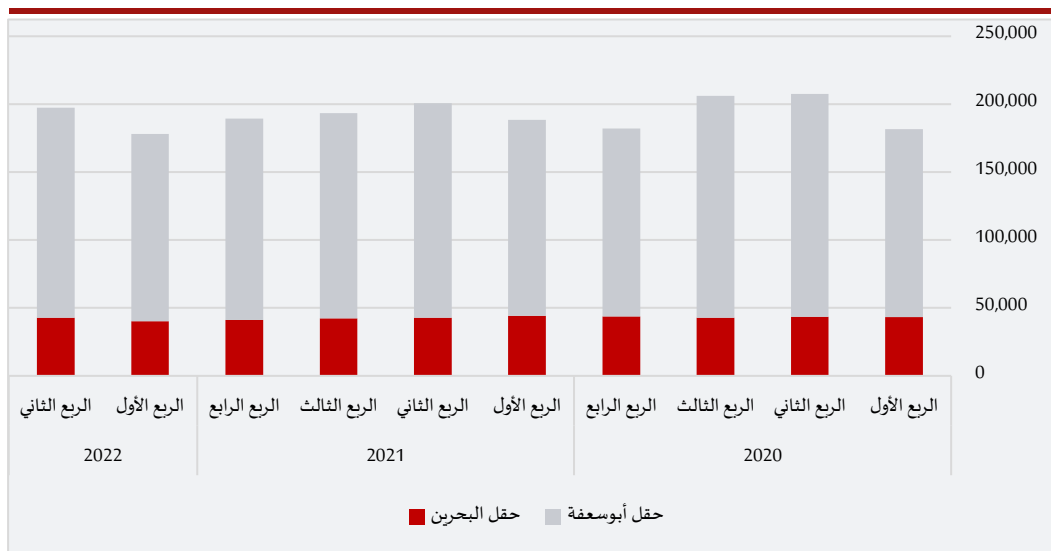
القطاع النفطي

شهد الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي تراجعاً بنسبة 2.2% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام 2022 على أساس سنوي، نتيجةً لانخفاض كميات النفط الخام المنتجة في حقل أبو سعفة وحقل البحرين والتي شهدت تراجعاً بنسبة 3.2% بسبب أعمال الصيانة المؤقتة. وحقق القطاع النفطي نمواً ملحوظاً بالأسعار الجارية بنحو 51.7% مدعوماً بانتعاش أسعار النفط الخام عالمياً، والتي بلغ متوسطها 113.93 دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2022، بعد أن بلغ متوسط سعر النفط لخام برنت حوالي 68.29 دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2021.

بلغ متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 154,799 برميل يومياً، مرتفعاً بنسبة 13.7% على أساس فصلي، فيما انخفض بنسبة 2.0% على أساس سنوي. وسجل المتوسط اليومي لإنتاج النفط من حقل البحرين البري تراجعاً سنوياً بنسبة 7.8%، وتراجعاً في النمو الفصلي بحوالي 0.7%، ليصل إلى حوالي 39,411 برميل يومياً. وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب في الربع الثاني من العام 2022 حوالي 239,423 مليون قدم مكعب، مسجلاً زيادةً بنسبة 3.1% خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، بينما سجل نمواً بنسبة 13.7% على أساس فصلي. فيما تم إعادة حقن حوالي 34.2% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

وفيما يخص أهم المشاريع الاستراتيجية للقطاع النفطي، فبلغت نسبة الإنجاز بمشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) حوالي 85.2% بنهاية شهر يوليو 2022، ويهدف المشروع لزيادة السعة التكريرية وتعزيز قائمة المنتجات من ناحية الكم والنوع وتحسين كفاءة الطاقة مما يجعل المصفاة من إحدى المصافي الأكثر تنافسية وامتثالاً للمعايير البيئية. ومن المخطط الانتهاء من المشروع خلال الربع الرابع من عام 2023.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)



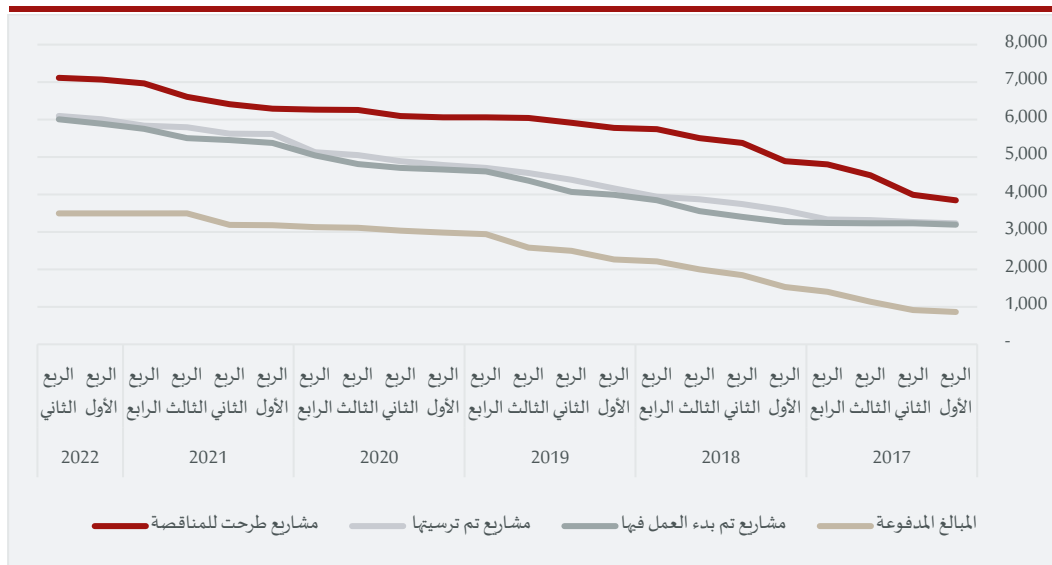
المصدر: وزارة النفط والبيئة

المشاريع التنموية

أسهم برنامج التنمية الخليجي والمقدر بقيمة 7.5 مليار دولار أمريكي في تمويل العديد من المشاريع الحيوية وبخاصة مشاريع قطاع الإسكان، والبنية التحتية الأساسية ممثلة في أعمال الطرق والكهرباء والماء والصرف الصحي والمواصلات، والخدمات الاجتماعية ممثلة في التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والشباب والرياضة، إضافة إلى أعمال تطوير مطار البحرين الدولي وغيرها.

شهدت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً خلال الربع الثاني من العام 2022 مع ترسية مشاريع بقيمة 100 مليون دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتهما حوالي 6.1 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 8.2% عما كانت عليه في نهاية الربع الثاني من 2021. وتم خلال الربع الثاني لعام 2022 ترسية عقود لمشروع مركز القلب بمستشفى الشيخ محمد بن خليفة للقلب تحت مظلة صندوق التنمية الإماراتي، وعقود لمشروع توسعة شارع الجنبية تحت مظلة صندوق التنمية الكويتي، بالإضافة إلى ترسية عقود لمشروع المدينة الرياضية المندرج تحت مظلة صندوق التنمية السعودي.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)



المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ومن أبرز المستجدات على صعيد المشاريع التنموية الأخرى:

◆ انضمت البحرين إلى الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة والتي تضم دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وتسعى الشراكة لإنشاء مشاريع صناعية مشتركة كبيرة بهدف دعم التنوع الاقتصادي وخلق فرص عمل. ويقوم بدعم هذه الشراكة صندوق استثماري بقيمة 10 مليار دولار أمريكي تديره (ADQ) القابضة وهي شركة استثمارية قابضة تقع في إمارة أبوظبي.

◆ طرحت وزارة شؤون الكهرباء والماء بمملكة البحرين مناقصة عامة لتعيين شركة محلية أو عالمية بعقد مدته 20 عاماً لبناء وامتلاك وتشغيل وصيانة محطة لتوليد الطاقة بالألواح الشمسية الكهروضوئية بسعة لا تقل عن 72 ميغاوات. ويأتي إطلاق هذه المناقصة كجزء من رؤية المملكة لاعتماد سياسات الاقتصاد الدائري للكربون، وكجزء من التزاماتها الوطنية تجاه حماية البيئة ومكافحة آثار تغير المناخ بهدف خفض انبعاثات

الكربون في مملكة البحرين والوصول إلى الحياد الصفري في العام 2060.

- ◆ وقعت شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة)، الذراع العقارية لشركة ممتلكات البحرين القابضة، اتفاقية شراكة مع فنادق ماينور، المالك والمشغل والمستثمر العالمي في قطاع الفنادق، لتطوير فندق أفاني وتيفولي في بلاج الجزائر والذي من المقرر افتتاحهما في العام 2024.
- ◆ أعلنت إيجل هيلز ديار عن بدء أعمال البناء بمشروع العنوان رزیدنسز مراسي فيستا، وسيشمل المشروع على مبنى يتألف من 10 طوابق ويمتد على مساحة قدرها 33,756 متر مربع. ومن المتوقع أن يكتمل المشروع بحلول الربع الثاني من العام 2024.
- ◆ عينت شركة الأفنيوز مقاولاً رئيساً لبدء أعمال بناء المرحلة الثانية من مشروع توسعة الأفنيوز-البحرين، على أن يتم البدء بأعمال البناء خلال هذا العام، ومن المتوقع اكتمال المشروع في الربع الأول من العام 2024.
- ◆ تم بدء تشييد مشروع البوليفارد 1890 بمساحة تزيد عن 5000 متراً مربعاً في ضاحية السيف، وهو عبارة عن مجمع تجاري متعدد الاستخدامات يضم أكثر من 31 محلاً تجارياً وعدد من المطاعم والمقاهي.
- ◆ وقعت إدامة في شهر مايو 2022 اتفاقية إيجار لمدة 10 سنوات بقيمة 7 ملايين دولار أمريكي مع شركة ترايدنت للمخازن الكندية لتأجير منشأة مساحتها 8,137 متراً مربعاً في مستودعات سترة الصناعية. مما يمثل استجابة للاهتمام المتزايد من قبل الشركات الدولية للتوسع في منطقة الخليج العربي.
- ◆ بدأت شركة هيا للطاقة وتحلية المياه العمليات الكاملة لمشروع الدور 2 للمياه والطاقة المستقل، ويعتمد عقد البناء والامتلاك والتشغيل على اتفاقية شراء الطاقة لمدة 20 عاماً من قبل هيئة الكهرباء والماء. كما سيتم تطوير المحطة لتنتج 1,500 ميجاوات من الطاقة، و50 مليون جالون من المياه المحلاة يومياً.
- ◆ قدمت 11 شركة وثائق التأهيل المسبق لمشروع مترو البحرين المخطط له، ومن المتوقع أن يتم تطوير الشبكة التي يبلغ طولها 109 كيلومتر بقيمة تقديرية تساوي 2 مليار دولار أمريكي على أربع مراحل.
- ◆ طرحت وزارة الأشغال مناقصة لتقديم الخدمات الاستشارية لمشروع تطوير المدينة الرياضية المزمع إقامتها في منطقة الصخير، حيث يضم المشروع ملعب رياضي متكامل سيكون الأكبر على مستوى مملكة البحرين، ومنطقة رياضية داخلية متعددة الأغراض.

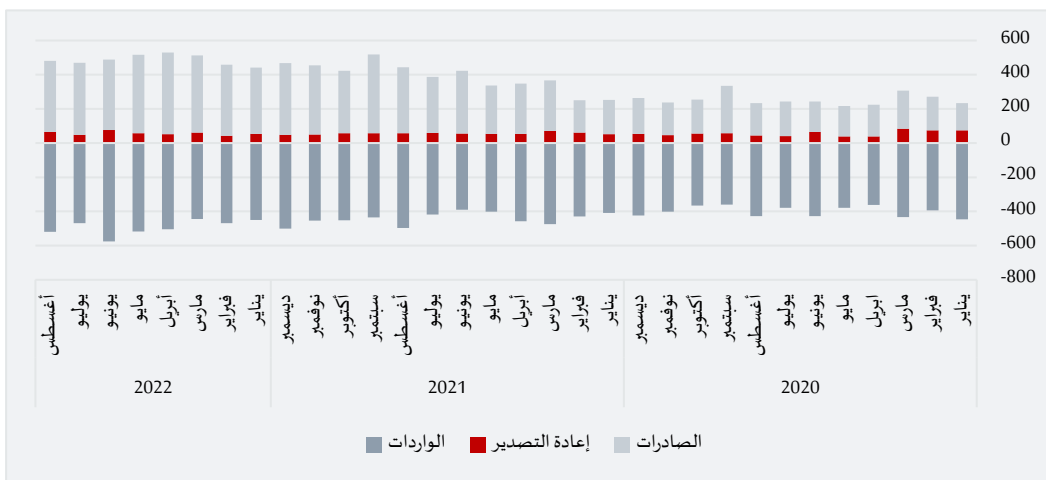
التبادل التجاري

وفقاً للبيانات الشهرية للتجارة الخارجية التي تصدرها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الميزان التجاري للسلع غير النفطية تحسناً واضحاً على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2022، إذ انخفضت الفجوة التجارية بنسبة 55.1% من 141.1 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2021 إلى 63.4 مليون دينار بحريني في الربع ذاته من العام 2022. وحقق الميزان التجاري فائضاً خلال شهر أبريل 2022 بلغ 24.4 مليون دينار بحريني مقارنة بعجز بلغ 109.0 مليون دينار بحريني في شهر أبريل 2021.

وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية خلال الربع الثاني من العام 2022 حوالي 1.5 مليار دينار بحريني، مسجلة زيادة بنسبة 38.6% على أساس سنوي، وحققت الصادرات وطنية المنشأ نمواً ملحوظاً على أساس سنوي بنسبة 43.2% لتصل إلى حوالي 1.4 مليار دينار بحريني، حيث شكلت مجموعة المعادن العادية ومصنوعاتها ما يقارب 63.2% من صادرات وطنية المنشأ بنسبة نمو سنوية بلغت 79.3%. ومن جهة أخرى، بلغت القيمة الاجمالية للواردات التجارية غير النفطية حوالي 1.6 مليار دينار بحريني، بما يمثل نمو قدره 28.0% على أساس سنوي، وساهمت مجموعة المنتجات المعدنية بنسبة 18.7% من إجمالي الواردات بنسبة نمو 8.9% على أساس سنوي.











وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، شهد الحساب الجاري تطوراً ملحوظاً خلال الربع الثاني من العام 2022، فقد تحسن الحساب الجاري بنسبة 319.3% على أساس سنوي مسجلاً فائضاً بقيمة 0.76 مليار دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2022 مقارنةً بفائض بقيمة 0.18 مليار دينار بحريني في الربع المماثل من العام الماضي. يعزو ذلك إلى نمو الصادرات الإجمالية بنسبة 70.9% على أساس سنوي، حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية 1.71 مليار دينار بحريني بزيادة وقدرها 116.1%، إلى جانب الزيادة في الصادرات غير النفطية. ومن جهة أخرى، ارتفعت قيمة الواردات النفطية بنسبة 166.2% على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 0.9 مليار دينار بحريني.

التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شئون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الثاني 2022:

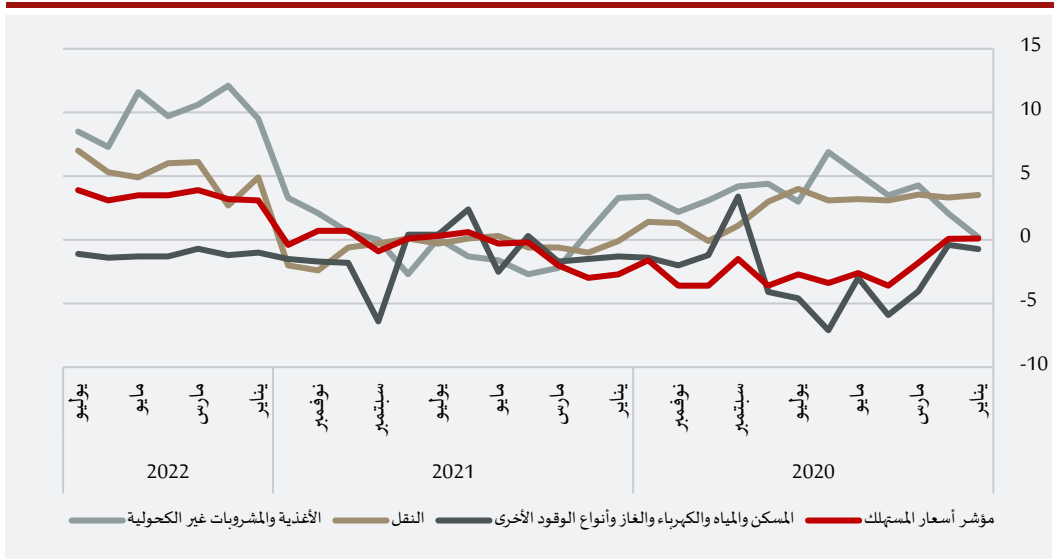
الواردات		الصادرات	
النسبة من إجمالي الواردات	الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة
14.7%	جمهورية الصين الشعبية 	18.1%	المملكة العربية السعودية 
10.7%	البرازيل 	15.2%	الولايات المتحدة الأمريكية 
10.0%	أستراليا 	8.3%	الإمارات العربية المتحدة 
7.5%	الإمارات العربية المتحدة 	5.1%	سلطنة عمان 
6.2%	جمهورية الهند 	4.7%	تركيا 

معدلات التضخم

ساهمت عدة عوامل في ارتفاع مستويات التضخم عالمياً في الآونة الأخيرة، يأتي في مقدمتها اضطرابات سلاسل التوريد العالمية بسبب جائحة كورونا، والاضطرابات السياسية العالمية والتي أدت لارتفاع أسعار الطاقة عالمياً لاسيما الكهرباء والوقود وكذلك المواد الغذائية. وعلى الرغم مما شهده الاقتصاد العالمي من ضغوطات تضخمية إلا أن الآثار المترتبة على ذلك تعد محدودة، حيث حافظت مملكة البحرين على معدلات تضخم أكثر استقراراً مقارنة بالدول الأخرى على مملكة البحرين نتيجة للسياسات المالية والاقتصادية المنتهجة.

وعلى أساس سنوي، سجلت معدلات التضخم خلال الربع الثاني من العام 2022 ارتفاعاً بنسبة 3.4% على أساس سنوي. وشهد شهري أبريل ومايو من العام الجاري ارتفاعاً بنسبة 3.5%، وبلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 3.1% على أساس سنوي في شهر يونيو. فيما ظلت المجموعات المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك مستقرة مقارنة بالربع الأول من العام 2022.

التغير في أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

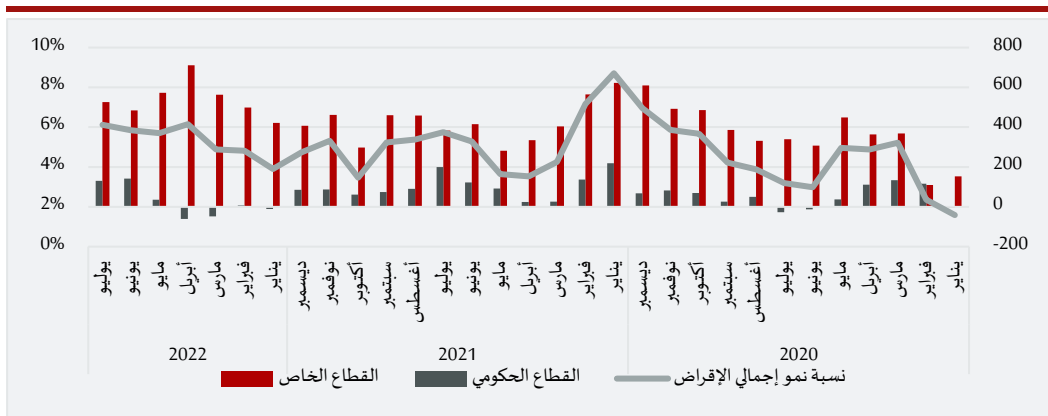


المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الودائع ومعدلات الإقراض

وفقاً للبيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة حوالي 11.3 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من عام 2022، مسجلة نمو قدره 5.8% على أساس سنوي وبنسبة 2.5% على أساس فصلي. وشهدت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة لقطاع الأعمال تراجعاً بنسبة 6.4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2021 وشكلت حوالي 45.0% من إجمالي القروض المقدمة من مصارف التجزئة. أما بالنسبة لقيمة القروض المقدمة للأفراد، فقد بلغت 5.6 مليار دينار بحريني أي ما يعادل 49.1% من إجمالي القروض، بنمو سنوي ملحوظ وقدره 17.4%. وسجلت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة للقطاع الحكومي ارتفاعاً بنسبة 31.7% على أساس سنوي بقيمة 0.6 مليار دينار بحريني حيث يعادل 5.9% من إجمالي القروض.

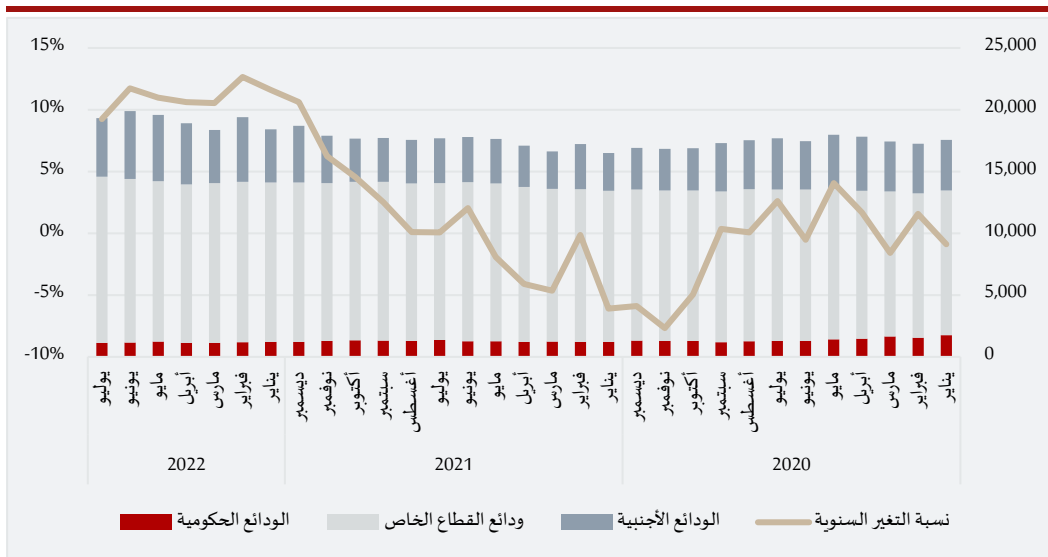
النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)



المصدر: مصرف البحرين المركزي

ومن ناحية أخرى، شهدت الودائع المصرفية لغير البنوك تحسناً في أداؤها حيث سجلت نمواً بنسبة 11.7% على أساس سنوي لتصل قيمتها الإجمالية إلى 19.9 مليار دينار بحريني.

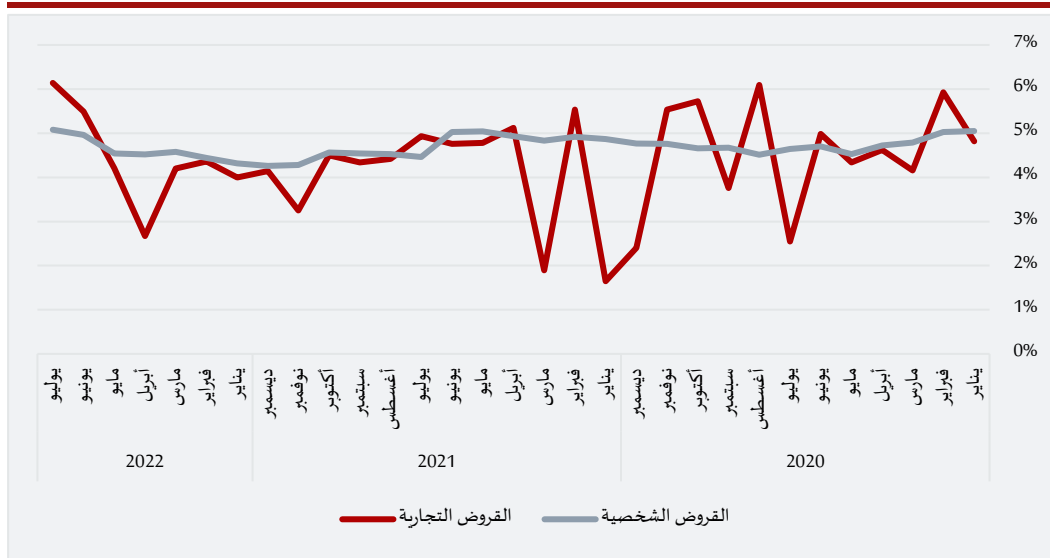
الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)



المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفع متوسط معدل سعر الفائدة على القروض التجارية إلى 6.1% في شهر يوليو 2022، بارتفاع وقدره 24.5% مقارنةً بالسنة الماضية، وارتفع متوسط سعر الفائدة للقروض الشخصية - باستثناء بطاقات الائتمان - بنسبة 14% على أساس سنوي ليصل إلى 5.1% في يوليو 2022.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

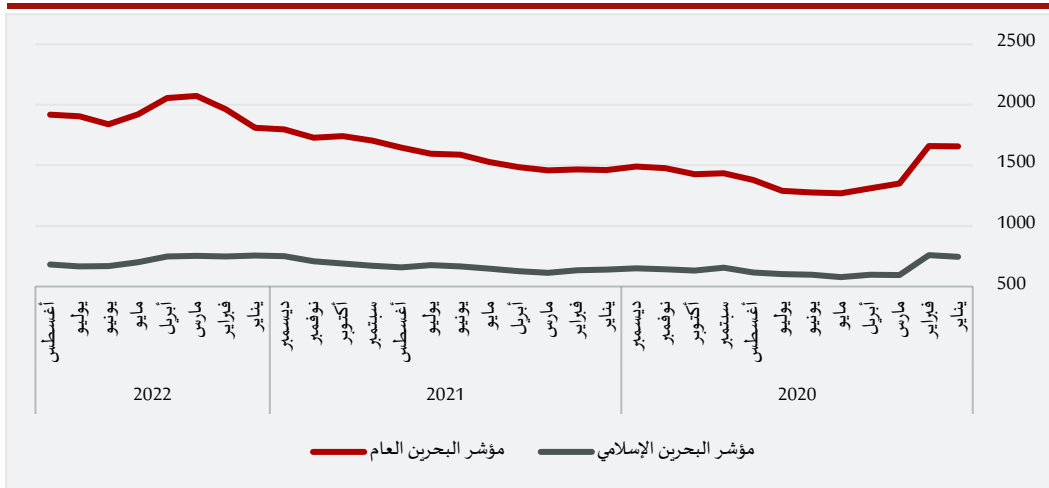


المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

واصلت بورصة البحرين أداؤها القوي منذ نهاية عام 2021، حيث أقفل مؤشر البحرين العام بنهاية الربع الثاني من عام 2022 عند مستوى 1,839.63 نقطة، مرتفعاً بنسبة 15.9% مقارنةً بالربع الثاني من عام 2021. في حين بلغت القيمة السوقية حوالي 11.1 مليار دينار بحريني مقارنةً بـ 9.9 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من عام 2021 مسجلة زيادة سنوية بنسبة 12.0%

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي



المصدر: بورصة البحرين

على ضوء التطورات في أسواق المال الدولية، وضمن الاجراءات التي يتخذها المصرف المركزي لضمان انسيابية أداء أسواق النقد في مملكة البحرين بالتزامن مع قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، قرر مصرف البحرين المركزي في 15 يونيو 2022 رفع سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 1.75% إلى 2.50%، كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.50% إلى 2.25%، ورفع سعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 2.50% إلى 3.25%. هذا بالإضافة إلى رفع سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 3.00% إلى 3.75%

واستمر إصدار السندات والصكوك قصيرة الأجل من قبل مصرف البحرين المركزي وفقاً للجدول الزمني. كما وارتفعت أسعار الفائدة على سندات الخزنة لمدة 91 يوماً من 1.99% في أوائل شهر أبريل 2022 إلى 3.74% بنهاية شهر يونيو 2022، الأمر الذي نتج عنه إقبالاً كبيراً من قبل المستثمرين للاكتتاب.

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

زيادة الاكتتاب (%)	متوسط السعر (%)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (%)	الاستحقاق (يوم)	القيمة (مليون دينار)	الإصدار	تاريخ الإصدار
211	99.499	1.99	91	70	Treasury Bills No. 1907	6 أبريل 2022
414	-	2.34	182	26	Sukuk Al Ijarah No. 200	7 أبريل 2022
254	-	1.99	91	43	Sukuk Al Salam No. 252	13 أبريل 2022
222	99.490	2.03	91	70	Treasury Bills No. 1908	20 أبريل 2022
150	96.820	3.25	364	100	Treasury Bills No. 92	21 أبريل 2022
224	99.492	2.02	91	70	Treasury Bills No. 1909	27 أبريل 2022
100	99.449	2.19	91	70	Treasury Bills No. 1910	4 مايو 2022
100	-	2.34	182	26	Sukuk Al Ijarah No. 201	5 مايو 2022
100	98.597	2.82	182	35	Treasury Bills No. 1911	8 مايو 2022
186	99.422	2.30	91	70	Treasury Bills No. 1912	11 مايو 2022
184	-	2.30	91	43	Sukuk Al Salam No. 253	18 مايو 2022
214	-	5.50	1,820	150	Development Bond No. 29	19 مايو 2022
119	99.365	2.53	91	70	Treasury Bills No. 1913	25 مايو 2022
101	98.432	3.15	182	35	Treasury Bills No. 1914	29 مايو 2022
100	99.289	2.83	91	70	Treasury Bills No. 1915	1 يونيو 2022
101	99.257	2.96	91	70	Treasury Bills No. 1916	8 يونيو 2022
126	-	3.15	182	26	Sukuk Al Ijarah No. 202	9 يونيو 2022
102	-	2.96	91	43	Sukuk Al Salam No. 254	15 يونيو 2022
132	99.131	3.47	91	70	Treasury Bills No. 1917	22 يونيو 2022
121	95.496	4.66	364	100	Treasury Bills No. 93	23 يونيو 2022
161	97.933	4.17	182	35	Treasury Bills No. 1918	26 يونيو 2022
100	99.063	3.74	91	70	Treasury Bills No. 1919	29 يونيو 2022

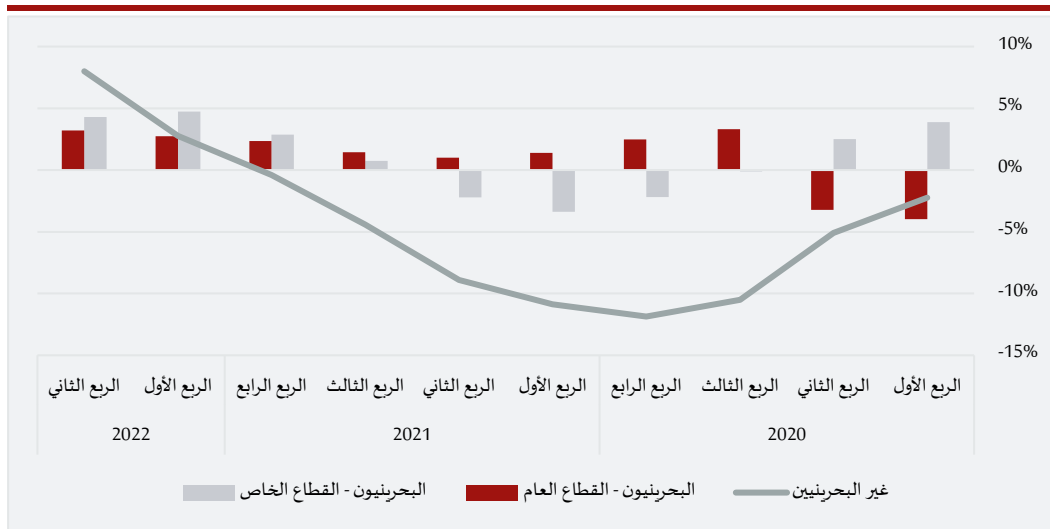
كما أعادت الشركة القابضة للنفط والغاز تمويل تسهيلات المراجعة البالغ قيمتها 1.6 مليار دولار أمريكي، ليرتفع بذلك إجمالي التسهيلات إلى 2.2 مليار دولار أمريكي. يُعتبر التسهيل المالي المُقدّم أول تمويل مستدام للشركة القابضة للنفط والغاز، حيث يعتمد على مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة والالتزام بتدابير السلامة وخفض معدل الإصابات المضبوطة للوقت، وتم تنظيم التسهيل المالي الجديد وتصنيفه كتمويل مستدام بنظام مزدوج إسلامي وتقليدي مستند على التمويل قصير الأجل المضمون، وباعتباره أكبر تمويل مستدام في تاريخ مملكة البحرين مع تغطية مبلغ التمويل بواقع الضعف، تم عقد صفقة إعادة التمويل بمشاركة قوية من 22 بنك إقليمي ومحلي.

سوق العمل

أوضحت البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الثاني من العام 2022 ارتفاع أعداد العاملين البحرينيين على أساس سنوي في القطاع الخاص بنسبة 4.3% وبنسبة 3.2% في القطاع العام. وارتفع كذلك متوسط راتب البحرينيين الشهري للعاملين في القطاع العام بنهاية الربع الثاني من العام 2022 بنسبة 5.5% على أساس سنوي إذ بلغ 870 دينار بحريني، وبلغت نسبة النمو لرواتب العاملين في القطاع الخاص حوالي 1.6% مقارنة بالربع الثاني من العام 2021 ليصل متوسط الراتب الشهري 779 دينار بحريني. ومن جهة أخرى، ارتفع عدد العاملين غير البحرينيين بنسبة 3.2% على أساس فصلي، فيما انخفض متوسط أجرهم الشهري بنسبة 1.9% ليصل إلى 259 دينار بحريني.

وتأتي مبادرات الخطة الوطنية لسوق العمل (2021 - 2023)، والتي تهدف إلى توظيف 20 ألف بحريني وتدريب 10 آلاف بحريني سنوياً حتى العام 2024 من ضمن خطة التعافي الاقتصادي والتي تندرج تحت أولوية خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل. وتم حتى النصف الأول من العام 2022، تحقيق 71.6% من العدد المقرر توظيفه ضمن البرنامج حيث تم توظيف 14,321 مواطناً في النصف الأول من العام 2022، مقارنة بتوظيف 12,038 مواطناً بالفترة ذاتها من العام 2021، أي بنسبة ارتفاع بلغت 19.0%. أما على صعيد التدريب، ارتفعت معدلات التدريب خلال النصف الأول من العام 2022، لتحقق ما نسبته 58.9% من هدف تدريب 10 آلاف بحريني سنوياً حتى العام 2024، حيث تم تدريب 5,891 بحرينياً حتى منتصف العام 2022، مقارنة بتدريب 4,772 بحرينياً في الفترة ذاتها من العام الماضي، أي بنسبة ارتفاع تعادل 23.4%.

التغير السنوي في أعداد المسجلين حسب الفئة (%)



المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

- ◆ تصدرت مملكة البحرين الدول العربية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم 2022 الصادر عن معهد فريزر. ولقد شهد أداء المملكة تحسناً بواقع 17 مرتبة في المؤشر لتحتل المرتبة 39 عالمياً من أصل 165 دولة. يقيس المؤشر مدى دعم المؤسسات وسياساتها للحرية الاقتصادية في 165 دولة من خلال خمس عناصر وهي: حجم الحكومة، والقانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية، والحصول على عملة قوية ذات مركز سليم، وحرية التجارة على المستوى العالمي، وتنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري. ولقد حلت المملكة في المرتبة 13 عالمياً ضمن عنصر "حرية التجارة على المستوى العالمي".
- ◆ تصدرت مدينة المنامة مؤشر الجاذبية المالية الفرعي ضمن مؤشر إيرنيك العالمي لـ 150 مدينة 2022 (AIRINC's Global 150 Cities Index) للسنة الرابعة على التوالي. ويقيس المؤشر مستويات الرواتب المحلية ومعدلات الضرائب وتكاليف المعيشة وظروفها والذي يعكس مدى جاذبية كل مدينة للعيش فيها. علاوةً على ذلك، تحسن تصنيف مملكة البحرين بواقع 24 مركز لتحتل المرتبة 44 عالمياً في المؤشر الكلي.
- ◆ تحسن أداء مملكة البحرين بواقع 4 مراكز في مؤشر fDi Greenfield Performance Index الصادر عن الفاييننشال تايمز لتحتل المرتبة 11 عالمياً بين 84 اقتصاداً. ويحصر هذا المؤشر الدول التي نجحت في استقطاب ما لا يقل عن 10 مشاريع ضمن مجالات جديدة من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021. وقد حافظت مملكة البحرين على تصنيفها في المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ◆ جاءت مملكة البحرين في المرتبة السابعة عالمياً في المؤشر العالمي لتنظيم العملات الرقمية الصادر عن مختبرات سوليدوس، متصدرة دول مجلس التعاون الخليجي. ويقيم المؤشر القوانين التنظيمية للعملات الرقمية المشفرة للدول ضمن 5 فئات رئيسية وهي البيئة القانونية، والإطار التنظيمي، ومراقبة السوق والتلاعب المضاد للسوق، ومتطلبات التسجيل، ومتطلبات مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب. والجدير بالذكر أن مملكة البحرين حققت درجة كاملة 5/5 في فئة الوضع القانوني والبيئة وحصلت على درجة 5/4 ضمن جميع الفئات الأخرى.
- ◆ صنف تقرير التنمية البشرية 2022/2021 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مملكة البحرين ضمن الدول ذات "التنمية البشرية المرتفعة جداً"، حيث احتلت مملكة البحرين المركز 35 من أصل 191 دولة في مؤشر التنمية البشرية الذي يتناوله التقرير، والذي يقيس مستويات الصحة والتعليم والمعيشة، محققةً بذلك المركز الثاني عربياً. كما تناول التقرير مؤشر المساواة بين الجنسين والذي صنف مملكة البحرين في المرتبة 46 عالمياً محققةً بذلك تحسناً بواقع 3 مراتبات.
- ◆ يرصد التقرير العالمي للفقوة بين الجنسين 2022 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي التقدم الذي أحرزته 146 دولة نحو التكافؤ بين الجنسين وفقاً لأربعة عشر مؤشراً ضمن أربع مجالات رئيسية وهي المشاركة الاقتصادية والفرص، والتحصيل العملي، والصحة والبقاء، والتمكين السياسي. شهد تصنيف مملكة البحرين تحسناً كبيراً بواقع 36 مرتبة عالمياً ضمن المؤشر الفرعي "التحصيل العملي" لتحتل المملكة المرتبة 54 من بين 146 دولة. كما وجاءت المملكة في المرتبة الأولى عالمياً في معدل محو الأمية، ونسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي والتعليم العالي، محققةً التكافؤ الكامل بين الجنسين ضمن هذه المؤشرات.

◆ جاءت مملكة البحرين في المرتبة 15 عالمياً كأفضل وجهة للوافدين بين 52 دولة ضمن استطلاع الوافدين 2022 الصادر عن مؤسسة "إنترنيشنز". ويقيم الاستطلاع حياة الوافدين في الخارج بناء على نتائج 56 مؤشراً فرعياً. وقد حققت مملكة البحرين المرتبة الأولى عالمياً في المؤشر الفرعي "الضروريات للمغتربين" والذي يقيم عدة عوامل مثل الحياة الرقمية والموضوعات الإدارية والسكن واللغة. كما تصدرت المملكة دول مجلس التعاون الخليجي في الفئتين الفرعيتين "الحياة الرقمية" و "الموضوعات الإدارية".

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أثر إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو الجواهر أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب أو البر أو البحر أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسليّة والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية والمنزلية وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كإجراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعايشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين - © 2022

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh